أ. مقـــراني الهاشمـــي
أ. حويـــتي أحمـــد
جامعة الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

القطاع الصناعي الخاص والنظام العالمي الجديد

– التجربة الجزائرية –

القطاع الصناعي الخاص والنظام العالمي الجديد

– التجربة الجزائرية –

تمهيـــــد:

تندرج هذه الدراسة ضمن إطار البحوث التي تقوم بها فرق البحث التابعة لجامعة الجزائر وهي دراسة ميدانية، تهدف إلى محاولة الكشف عن الشروط الموضوعية المتوافرة لدى القطاع الصناعي الخاص والتي من شأنها أن تجعل هذا القطاع قادرا على الدخول في اقتصاد السوق وبالتالي القدرة على مواجهة تحديات النظام العالمي الجديد (The New world order)، كما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على قيم العمل السوسيو-ثقافية (Socio-cultural. values of work) السائدة في القطاع الصناعي الخاص التي يمكن أن تؤثر على العمليات الإنتاجية سلبا أو إيجابا، كما تحاول الوقوف على مدى مساهمة القطاع الصناعي الخاص في التنمية الاقتصادية للبلاد.

وقد تمحورت هذه الدراسة حول ستة فصول.

تناول الفصل الأول الإطار المنهجي للبحث، وتناول الفصل الثاني النظريات الاجتماعية والاقتصادية التي ناقشت القطاع الصناعي الخاص، وتعرض الفصل الثالث إلى سياسة الدولة إزاء القطاع الصناعي الخاص، كما ناقش كل من الفصل الرابع والخامس على التوالي سياسة الإصلاحات الاقتصادية (1980-2000)، وقدرات القطاع الصناعي الخاص في مواجهة متطلبات اقتصاد السوق. أما لفصل السادس والأخير فيختص بالدراسة الميدانية الذي سنعرض فيه إلى الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لعينة البحث، إضافة إلى تحليل وتفسير البيانات الميدانية، ومن ثم الوصول إلى النتائج المرجوة من البحث.

أولا: الإطار المنهجي للدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في كون الجزائر قد انتهجت منذ نيلها الاستقلال السياسي إستراتيجية التدخل الحكومي المكثف في الحياة الاقتصادية، ومن ثم اتساع

نطاق القطاع العام على حساب القطاع الخاص الذي أصبح عاجزا على تأدية دوره طوال العقود الثلاثة الماضية.

ونتيجة للأزمات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في الآونة الأخيرة وتراجع مستويات الأداء والكفاءة الاقتصادية للقطاع العام، وارتفاع معدلات البطالة، بدأت الدعوة إلى الإصلاحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة والتحول إلى اقتصاد السوق.

وقد تمحورت هذه الإصلاحات في إتاحة الفرصة إلى القطاع الخاص للمشاركة بشكل فعال في الأنشطة الاقتصادية للبلاد.

وبذلك اعتبرت الجزائر خيار الخوصصة هو الخيار الاقتصادي الأنجع والعلاج الأمثل لكثير من الإختلالات الاقتصادية والسلبيات التي واجهتها والتي ما تزال تواجهها.

هكذا برزت الخوصصة في الجزائر كإحدى سياسات التصحيح لتحقيق التنمية واستمرارها، والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. ونظرا أن القطاع الخاص بصفة عامة والصناعي بصفة خاصة يعتبر من أهم القطاعات التي تساهم في تطور الاقتصاد الوطني وتنمية المجتمع من خلال أدواره وظائفه في الإنتاج، والمنافسة والتشغيل، وزيادة الناتج المحلي للبلاد، ورغم أن القطاع الصناعي الخاص بالجزائر يتجه الآن نحو اقتصاد السوق بهدف المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني أكثر، وبالتالي مواجهة التحديات التي سيمليها الاقتصاد العالمي الجديد في الألفية الثالثة هذه إلا أن الإشكالية المطروحة هنا هي أن القطاع الخاص الصناعي بالجزائر ما يزال فتيا حيث أنه لا يملك اليد العاملة المؤهلة، ولا يتبع طرقا علمية في تسييرها ومازال قطاعا استهلاكيا في أغلبه بدلا أن يكون منتجا، بالإضافة إلى القيم السوسيو-ثقافية المتعلقة بمكانة العمل وأهميته في تطوير المجتمعات والأمم.

انطلاقاً من الإشكالية السالفة الذكر يمكن طرح التساؤلات التالية:

1- هل القطاع الصناعي الخاص يملك الشروط الموضوعية التي تمكنه من مواجهة تحديات العولمة والدخول في اقتصاد السوق؟

2- ما هي قيم العمل السوسيو- ثقافية السائدة في القطاع الصناعي الخاص والتي من شأنها أن تؤثر في عملية الإنتاج؟

3- إلى أي مدى يمكن أن يساهم القطاع الصناعي الخاص في تقليص حجم البطالة وإيجاد مناصب شغل؟

4- إلى أي مدى يمكن للقطاع الصناعي الخاص المساهمة في التنمية الاقتصادية الوطنية؟

وهكذا تتضح أهمية هذه الدراسة في كونها تأتي في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر منذ عقد الثمانينات وخاصة تلك المتعلقة بالقطاع الصناعي الخاص من حيث القوانين والأنظمة والسياسات والمشاركة في تحمل عبء التنمية الوطنية. كما تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتصدى بالبحث والتحليل إلى هذا القطاع الناشئ والذي يفتقر إلى دراسات علمية سوسيولوجية متخصصة في الميدان.

أما بخصوص مجتمع وعينة البحث، ستجرى الدراسة على عدد من المؤسسات الصناعية بالطريقة العشوائية بحيث تتوزع هذه المؤسسات على مختلف مناطق البلاد. بمعنى أننا سنأخذ مؤسسة من الشرق، والثانية من الغرب، والثالثة من الشمال (الوسط)، والرابعة والأخيرة من الجنوب. وسيتم اختيار هذه المؤسسات الأربع بناء على معايير منهجية وموضوعية معينة. كما سيتم إعداد دليل المقابلة يوجه إلى مديري المؤسسات (أرباب العمل). كما تؤخذ عينة إحصائية ممثلة من عمال كل مؤسسة تضم مختلف الفئات السوسيو-مهنية والتي سيتشكل في النهاية العينة الكلية للبحث. بمعنى أن كل مؤسسة ستكون ممثلة من خلال عينتها الجزئية. بعد ذلك يتم إعداد استمارة استبيان تخضع لاختبار الصدق والثبات ثم يتم توزيعها على الأفراد المبحوثين من عمال المؤسسات الأربع المختارة.

كذلك تعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي باستخدام أسلوب المسح الاجتماعي وذلك تبعا لطبيعة الموضوع ونوعية الدراسة، وهذا المنهج بدوره يتطلب نوعا معينا من الأدوات لجمع البيانات الميدانية، وقد اعتمدت هذه الدراسة التقنيات التالية : الملاحظة، المباشرة، دليل المقابلة مع أرباب العمل، واستمارة الاستبيان مع أفراد العينة المدروسة من عمال المؤسسات الأربع المختارة.

هذا وتستخدم الدراسة عددا من الأساليب الإحصائية للإجابة عن التساؤلات المطروحة في البحث، ومن ضمن هذه الأساليب:

1 - استخدام النسب المئوية لإعطاء فكرة شاملة عن الخصائص العامة للقطاع الصناعي الخاص ومدى مساهمته في التنمية الوطنية.

2- سيتم أيضا استخدام أسلوب العرض البياني للمعطيات الميدانية بطريقة تساعد على الإلمام بهذه المعطيات والاستفادة منها.

3- سنلجأ كذلك في هذا البحث إلى استخدام بعض مقاييس النزعة المركزية كالمتوسط الحسابي (Arithmatic Mean) والوسيط (MEDIAM) لمعرفة مدى تجانس مفردات البحث من عدمه، وبالتالي الوقوف على مدى الاختلاف أو التشابه في الشروط الموضوعية التي يمتلكها القطاع الصناعي الخاص.

4- قد يحتاج البحث أيضا إلى استخدام مقاييس الارتباط (MEASURES OF CORRELATION) لإيجاد علاقات الارتباط بين المتغيرات الرئيسية في البحث، وكذلك مقاييس الدلالة (TEST OF SIGNIFICANCE).

ثانياً: الإطار النظري للدراسة :

يقدم هذا الجزء من الدراسة مناقشة مستفيضة إلى كل من النظريات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية، وسياسة الدولة إزاء القطاع الصناعي الخاص من خلال البرامج التنموية (1962-1990)، إضافة إلى مناقشة سياسة الإصلاحات الاقتصادية (1980-2000)، وإشكالية القطاع الصناعي الخاص في مواجهة متطلبات اقتصاد السوق. وسنعرض فيما يلي ملخصا وجيزا لكل من هذه المحاور الرئيسية.

1- النظريات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية:

ترتكز النظريات الاقتصادية للتنمية على ضرورة توفر رأس المال كعامل رئيسي في عملية التنمية، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الدول النامية التي تريد الخروج من التخلف يجب عليها توفير أكبر حجم ممكن من الموارد الادخارية واستثمارها في بناء طاقات إنتاجية صناعية وذلك على غرار ما فعلته الدول المتقدمة صناعيا، وهناك خمس مراحل للنمو الاقتصادي حسب نظرية " روستو " وهي :

أ- مرحلة المجتمع التقليدي.
ب- مرحلة التهيؤ للانطلاق.
ت- مرحلة الانطلاق.
ث- مرحلة النضج.

ج- مرحلة الاستهلاك.

ويخلص " روستو " في تحليله في النهاية إلى أن العمل على ارتفاع معدل تكوين رأس المال هو أول الشروط الثلاثة وأهمها والتي يجب على البلدان النامية تحقيقها إذا أرادت الوصول إلى مرحلة الانطلاق، ويؤكد هذا الرأي "أرثر لويس" حيث يرى أن التنمية الاقتصادية يتوقف نجاحها على تحقيق زيادة كبيرة في التراكم الرأسمالي بما في ذلك المعرفة والكفاءات.

أما " نيركسه" فقد جعل من العوامل المحددة لعرض رأس المال والطلب عليه في البلاد النامية مركزا محوريا في كتابة "مشاكل تكوين رأس المال في الدول المتخلفة ". إلا أنه كان أكثر حذرا بالمقارنة مع غيره من المتحمسين لدور رأس المال. إذ أنه لا يكفي لوحده لتحقيق التقدم الاقتصادي.

وتشير نظرية الدفعة القوية لـ " روز نشتاين " الذي وضع خطة لتصنيع شرق وجنوب أوروبا قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، وحاول عدد من الاقتصاديين تعميمها على مناطق مختلفة من العالم – إلى ضرورة تخصيص حجم ضخم من الاستثمارات لبناء البنية التحتية لرأس المال الاجتماعي من طرق ومواصلات ووسائل نقل، وتدريب القوى العاملة، وهي مشروعات ووسائل نقل، وتدريب القوى العاملة، وهي مشروعات ضرورية لخلق وفرات اقتصادية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة لقيام مشروعات صناعية، وأيضا تخصيص حجم كبير من الاستثمارات لإنشاء قاعدة عريضة من صناعات تتكامل مشروعاتها رأسيا وأفقيا.

غير أن نظرية النمو المتوازن لـ " نيركسه " تعتبر بمثابة الصيغة الحديثة لفكرة "روز نستاين" عن الدفعة القوية. وفي هذه النظرية يركز " نيركسه" على ضرورة تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، وأن القطاع الزراعي تقع عليه مهمة الموارد المحلية، ومن ثم إنشاء قاعدة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتم تحقيق التوازن فيما بينها.

أما نظرية النمو غير المتوازن لـ " هيرشمان" فتعترض على فكرة إعطاء الأولوية للتنمية الريفية بحجة التوفير في حجم الإنفاق الاستثماري، وتفضل مبدأ التصنيع في المدن الكبرى. فالاستثمار في صناعة ما يجذب وراءه الاستثمار في صناعة أخرى

بسبب طبيعة التكامل بين الاستثمارات. وتدعو هذه النظرية إلى فكرة النمو غير المتوازن باعتبارها واقعية وتتوافق الموارد المتاحة لدى البلدان النامية.

ومن النظريات الاقتصادية في التنمية نظرية " تلبية الحاجات الأساسية ". وتركز هذه النظرية على الاستثمار في رأس المال البشري، ويرى كل من عجمية وقريصة[1] أن نجاح مشروع مارشل في إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية حقق أكثر مما كان متوقعا وذلك بسبب تقدم العنصر البشري في هذه الدول. على حين كان الأثر الإنمائي للمعونات الخارجية للبلاد النامية أقل بكثير وذلك بسبب تخلف العنصر البشري في هذه البلدان. وعليه، لا يمكن القول أن بلدا حقق تنمية حقيقية في دول العالم الثالث إذا لم يحقق تقدما في مجال مكافحة الفقر والبطالة وعدالة توزيع الدخل القومي. لذا ارتفعت أصوات كثيرة من الاقتصاديين منادية بضرورة إعادة النظر في إستراتيجية التنمية التي ركزت على الجانب الاقتصادي وأهملت الجوانب الأخرى، وطالبوا بإستراتيجية جديدة للتنمية تتمنى ما يطلق عليه " نظرية تلبية الحاجات الأساسية".

وهكذا يلاحظ مما تقدم أن التصنيع حاز على الأولوية في معظم النظريات الاقتصادية للتنمية، إلا أن طبيعة الصناعات التي يجب التركيز على إنشائها كانت مجال خلاف بين القائمين على عملية التنمية.

ففي الجزائر، غداة الاستقلال، وقع نقاش واسع عن السياسة التنموية التي جب تطبيقها، فدعا البعض إلى إقامة صناعات خفيفة وهو النمط الصناعي الذي سلكته الدول الصناعية في البداية، لما له من مزايا تتمثل في نشر المصانع الخفيفة عبر كامل التراب الوطني مما يمكن معه تثبيت العمال في مدنهم وقراهم وعدم نزوحهم إلى المراكز الصناعية، وتغطية السوق الداخلية بالسلع والمنتجات التي يحتاج إليها... إلا أن عيب هذا النمط هو أنه يدخل البلاد التي تطبقه، في حالة تبعية للبلدان الصناعية التي تنتج المصانع التي تستعملها البلدان المتخلفة والتي تبقى في حاجة للبلدان الصناعية لتزيودها بقطع الغيار اللازمة لصيانة المصانع، ولذلك دعا البعض الآخر لإعطاء الأولوية للصناعات الوسيطة والثقيلة كالحديد والصلب ولصناعة الآلات والمعدات أو ما يسمى بالصناعة المصنعة التي نادى بها ديستان دي برنيس وجان فرانسوا بيرو.

أما بخصوص النظريات الاجتماعية للتنمية فسنعرض إلى أهمها والتي تتمثل في النظرية الثنائية الاجتماعية، ونظرية دافع الإنجاز ونظرية المجتمع القروي ونظرية العوامل الاجتماعية.

يعرف " بويك " الثنائية الاجتماعية بأنها ظروف التضارب ما بين نظام اجتماعي مستورد مع نظام اجتماعي داخلي من طراز آخر. ويعتقد " بويك" أن السبب الحقيقي للثنائية الاجتماعية يعود إلى الاختلاف القائم بين الشرق والغرب. فالمجتمع الشرقي له خصائصه التي تميزه عن الغرب، وعندما تدخل إليه تنظيمات غربية تنشأ لديه " الثنائية الاجتماعية " أو الاقتصادي الثنائي. وبناء على هذا استنتج " بويك " أن النظرية الاقتصادية الغربية لا يمكن أن تنطبق على الدول المتخلفة على أساس تنظيم غربي يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التدهور الاقتصادي.

أما الصناعة الشرقية في نظر " بويك " فإنما ستظهر دوما بمنظور مختلف كلية عن الصناعات الغربية حتى ولو كانت السلعة المنتجة واحدة في الحالتين. ومن هنا توصل " بويك " إلى أن تقدم الصناعة الشرقية على أساس الطرق الإنتاجية الغربية أمر غير وارد.

أما نظرية دافع الإنجاز لـ " ماكيلاند " فتتمحور حول أن اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين البلدان يمكن تفسيره على أساس قوة دافع الإنجاز وتوافره لدى أفراد المجتمع. وتوصل "ماكليلاند" إلى هذه النتيجة بعد أن أجرى دراسته على سلوك العديد من فئات المجتمع الأمريكي بفرض تمييز دافع نفسي معين أسماه "دافع الإنجاز".

وتصف نظرية "هاج" المجتمع المتخلف بأنه مجتمع قروي. كما قارن " هاج " صفات المجتمع المتخلف أو القروي وصفات المجتمع المتقدم مستغرضاً التناقض القائم بينهما لكي يخرج بنتائج معينة يفسر بها أسباب التخلف. ومن صفات المجتمع المتقدم تمتعه بمعدل عالي للتراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي. وما دامت هذه الصفات غير متوفرة في المجتمعات المتخلفة، فإن هذه المجتمعات ستبقى مجتمعات متخلفة أو قروية حسب مفهوم " هاج ".

أما نظرية العوامل الاجتماعية لـ "هوزلتز" تؤكد أن مجرد وجود دافع قوي للإنجاز لدى مجموعة من الأفراد بالمجتمع لا يعد شرطا كافيا للتنمية الاقتصادية، ولكي يقوم الأفراد بأداء أعمالهم لا بد من توافر مناخ اجتماعي ملائم لهم. ولذلك

اهتم "هوزلتز" اهتماما كبيرا في الربط بين الشخصية التي تتمتع بدافع الإنجاز والظروف الاجتماعية التي تؤثر على أدائهم، على أساس أن نشاط هؤلاء هو الأساس في عملية التنمية الاقتصادية. ومن الأمثلة على ذلك أن بعض أبناء البلدان المتخلفة يحققون نجاحات كبيرة خارج بلدانهم، بينما لو بقوا داخل بلدانهم ما حققوا شيئا يذكر.

سياسة الدولة إزاء القطاع الصناعي الخاص:

إن وجود القطاع الصناعي الخاص قبل الاستقلال، كان وجودا محتشما. حيث كان يقتصر فقط على الصناعة اليدوية أو الحرفية والتجارة الصغيرة، لأن المعمرين استحوذوا على كل صناعة مهمة لخدمة مصالحهم الخاصة بالدرجة الأولى ثم خدمة مصالح بلادهم – فرنسا – بالدرجة الثانية. واستمر الحال على ذلك حتى الاستقلال.

لقد كان للسياسة الجزائرية بعد الاستقلال أثر سلبي كذلك على نمو هذا القطاع وذلك بعدم تشجيعه، وخاصة المستغل منه، ويتجلى لنا ذلك من خلال المواثيق التي صدرت آنذاك، بداية من برنامج طرابلس مرورا بميثاق الجزائر والميثاق الوطني 1976. كل هذه المواثيق كانت تحدد نشاطات ومجالات هذا القطاع.

لكن بداية من الميثاق الوطني 1986 بدأ الانفراج، نوعا ما، على هذا القطاع، حيث كان ينظر إليه على أنه ضروري لدفع عجلة التنمية في البلاد. لذلك كان من الضروري إعطاء الضمانات المناسبة للخواص قصد تجنيد ما يملكونه من موارد وتشجيع كل المبادرات الفردية وإدماجها في مخطط التنمية.[2] واستمر هذا الانفتاح شيئا فشيئا، نظرا للمتغيرات الجديدة، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي حتى وصل أوجه في سنوات التسعينيات، وخاصة بعد الشروع في تطبيق الخوصصة التي أصبحت أمراً لا مفر منه لعجز القطاع العام في مواكبة متطلبات المجتمع، تقريبا، من كل النواحي.

ويمكننا أن نؤكد على أن القطاع الصناعي الخاص، إن سنحت له الظروف، له الكفاءة اللازمة للمساهمة في التنمية الحقيقية للبلاد.

وعلى العموم سنوضح فيما يلي مساهمة هذا القطاع في التنمية الوطنية معتمدين في ذلك على عاملين أو مؤشرين هامين هما: كمية الإنتاج واليد العاملة

التي يوظفها. ولكن قبل ذلك نشير إلى أن القطاع الصناعي الخاص يتكون من مصانع أو مؤسسات تشغل ما بين 25 إلى 1000 عامل، ورقم أعماله يتراوح ما بين 200.000 و 500.000 مليون دينار، حسب البحث الذي أجراه المعهد الوطني للإنتاجية والتنمية (I.N.P.D.) سنة 1975. وصل هذا القطاع إلى إنتاج حوالي 33% من معدات التجهيز أو الاستهلاك الوسيط، و 66% من مواد الاستهلاك الأخير (النهائي). وفي بعض الفروع أو النشاطات يصل إلى الاستحواذ عليها. حيث ينتج 100% في صناعة الجلود الصناعية، 75% من الأحذية، 75% من النسيج المنتج محليا (أي على المستوى الوطني).

وبناء على إحصائيات كتابة الدولة للتخطيط تتجلى لنا أهمية المؤسسات الخاصة في الفروع الصناعية الكبيرة. وفيما يلي نقدم صورة عامة على وزن هذا القطاع في الإنتاج الصناعي في عام 1975 على سبيل المثال.

الفروع	النسبة
المحروقات	24.1
الصناعات الكيماوية	74.4
المناجم والمحاجر	8.0
الصناعات الحديدية والميكانيكية	20.0
مواد البناء	24.0
الصناعات الغذائية	29.1
الصناعات النسيجية والجلدية	66.9
الخشب، الورق وأخرى	50.9
البناء والأشغال العمومية	41.0
المجموع	**37.1**

Source: Ben Issad, M. El Hocine: L'économie du développement en Algérie, O.P.U., 2eme Ed., 1981. P.118.

عندما ندقق النظر في إنتاج هذه الفروع، نستخلص أن أكبر نسبة استحوذت عليها الصناعات الكيماوية والبقية تتوزع على الصناعات الأخرى بنسب متفاوتة تبعا لإمكانيات هذا القطاع في كل مجال.

إن مجموع إنتاج هذه الصناعات تمثل 37% من الإنتاج الوطني، وهذا يعني أن هذا القطاع يساهم بأكثر من الثلث في العملية الإنتاجية الوطنية، بينما القطاع العام وصل إنتاجه في نفس الفترة إلى 62.99%.

نستشف أن إنتاج القطاع الصناعي الخاص ليس قليلا مقارنة مع إنتاج القطاع العام الذي كان في توسع مستمر بينما القطاع الخاص كان محاطا بقيود لا تسمح له أن يتوسع بنفس الوثيرة التي كان يتوسع بها القطاع العام.

وإذا انتقلنا مثلاً إلى سنة 1981 لنكمل مساهمة إلى حد ما*، القطاع الصناعي الخاص في الإنتاج، فسنجد أن إنتاجه في فرع المناجم والمحاجر وصل إلى 97.6. صناعة الحديد والصلب، الميكانيك، المعادن والكهرباء (I.S.M.M.E.) وصل إلى 119.4. أما مواد البناء فقد وصل الإنتاج فيها إلى 86.9. أما بالنسبة للصناعات الكيماوية، المطاطية والبلاستيكية فكانت 143.6. أما الصناعات الزراعية (الغذائية) فكانت 105.6. أما الصناعات النسيجية فقد وصلت إلى 109.2، وأما صناعة الجلود والأحذية وصلت إلى 90.9 وأخير فصناعة الخشب والمطاط فكانت حصتها تقدر بـ 117.5.

إن المجموع العام وصل إلى 118.1، والمجموع خارج المحروقات كان له نفس العدد 116.1، أما مجموع الصناعات الحرفية فكان118.5[3] وللعلم فإن قاعدة الإحصاء كانت مبنية على 100.

من هذه المعطيات نخلص إلى القول أن القطاع الصناعي الخاص لم يتوقف عن التطور حيث أنه عرف تطورا ملحوظا أو هاما بمتوسط الزيادة السنوية 7.5% خلال الفترة الممتدة بين 1969-1978. لكن ما بين 1979-1981 كان إنتاجه أقل من الفترة السابقة. لأن الزيادة خلال الفترة الأخيرة هذه كانت 1.9% بالنسبة مثلا للمناجم والمحاجر. أما بالنسبة للزراعة فكانت الزيادة 1.5%.

وفيما يتعلق بالمناجم والمحاجر، عامة، فإن متوسط الزيادة السنوية لفترة 1969-1981 كان 0.2%[4]. من هنا يمكن لنا أن نؤكد بأن مؤشر الإنتاج الصناعي لهذا

* نحيط علم القارىء أن هذه المعطيات أو الإحصائيات غير كاملة وذلك نظرا لأن البحث لا يزال في بدايته، أي لم ينجز منه إلا نسبة ضئيلة – حوالي الثلث. لذا فالإحصائيات الكاملة أو المتبقية ستكون في مرحلة متقدمة أي قرب نهايته.

القطاع للفترة ما بين 1979-1981 كان غير هام، نسبيا. رغم هذا إلا أننا نكرر القول مرة أخرى بأن الإنتاج الصناعي الخاص يعتبر كدعامة جد هامة في تلبية الكثير من الحاجات الضرورية للمجتمع التي لم يستطع القطاع العام أن يحل محله.

أما بالنسبة للمؤشر الثاني والمتعلق بالتوظيف أو باليد العاملة التي شغلها هذا القطاع. فنجد مثلا، وبصفة خاصة في الصناعات الحرفية والبناء أن المؤسسات التي توظف 20 عاملا فأكثر لم تمثل سوى 41% من العمالة الكلية المشتغلة في هذه الصناعات. إلا أن هذا العدد الضئيل كان في تزايد بطيء مقارنة مع القطاع العام.

حيث أن القطاع شغل سنة 1968 حوالي 110 ألف عامل (50 ألف في الورشات الصناعية و 60 ألف في قطاع البناء) ويمثل هذا العدد تقريبا، نصف اليد العاملة الوطنية (عمومي وخاص) في الصناعة[5].

أما في سنة 1975 فقد وصل العدد إلى 153 ألف عامل، وبالضبط وحسب محمد الحسين بن السعد فإن عدد العمال الموظفين من طرف القطاع الصناعي بمختلف فروعه وصل في نفس السنة (1975) إلى 153.171 عاملا[6].

وفي سنة 1989 أصبح القطاع الخاص عامة يشغل 1.583.00 عاملاً، أي ما يعادل 35.71 % من المجموع العام. في حين بلغ العدد في القطاع العام 2.589.00 عاملا، أي ما يعادل 58.41% من المجموع العام، و 260.000 عامل أي ما يعادل 05.86% في القطاعات الأخرى المشتركة والأجنبية[7].

أما في بداية التسعينات وبسبب الأزمة السياسية والأمنية شهدت المؤسسات الصناعية الخاصة خلال ثلاث سنوات (1990-1992) ارتفاعاً طفيفاً في عدد العمال حيث وصل إلى 1.810.628 بنسبة (41.1%)، بينما انخفض في القطاع العام إلى 2.421.629 عاملاً، أي بنسبة 54.99% [8].

أما في سنة 1996 نجد عدد العمال في القطاع الخاص قد ارتفع إلى 2.291.000 رغم أن هذه الفترة عرفت بأصعب فترات التي مرت بها المؤسسات الإنتاجية خاصة والمجتمع الجزائري عامة، من دمار وتخريب. وعليه فقد وصلت نسبة مساهمة القطاع الخاص في التشغيل إلى 45.00% بينما القطاع العام وصل

إلى 54.88%. نلاحظ أن القطاع الخاص، المعروف بالتشدد والانضباط تجاه العمال إلا أنه أصبح يسيطر على 50% أو أكثر من النشاط الاقتصادي في البلاد.[9]

ارتكازا لما سبق نقول أن القطاع الخاص عامة والصناعي منه خاصة لعب دوراً لا يستهان به في مختلف المراحل التي مرت بها سياسة الجزائر إلا أن هذا الدور، أحيانا يكون ضئيل تبعا للسياسة العامة كما حدث في الستينيات والسبعينيات ثم أصبح يتسع أكثر فأكثر ابتداء من الثمانينيات والتسعينيات. والدليل على ذلك ما يقدمه للمجتمع من شتى المنتوجات بدرجات متفاوتة وكذلك امتصاصه لعدد كبير من اليد العاملة، حيث بذلك ساهم في التقليل من نسبة البطالة التي يعاني منها المجتمع ولو بقسط ضئيل.

إن الإصلاحات الاقتصادية عامة في الجزائر المستقلة لا يعود ظهورها، من وجهة نظرنا، إلى سنة 1980 بل ترجع إلى السنوات الأولى من الاستقلال. حيث أن السلطة آنذاك قامت بإصلاح ما تركه المستعمر في كافة المجالات، وذلك تبعا للفلسفة العامة للمجتمع، لأن الإصلاحات السياسية والاقتصادية وجهان لعملة واحدة. غير أن هذه الإصلاحات لم تبلغ الأهمية التي كانت عليها سنة 1980 وما بعدها، نظرا للقاعدة الاقتصادية خاصة الصناعية منها، التي شيدت خلال العشرية 1967-1978.

ونقصد بالإصلاحات الاقتصادية تلك التغييرات التي تدخلها الدولة على اقتصادها ليتماش مع ما تمليه أو تقتضيه الظروف السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية سواء الداخلية أو الخارجية أو هما معا.

وعليه يمكن القول بأن الاقتصاد الجزائري عرف بعد الاستقلال تغيرات عديدة ونماذج مختلفة من التنظيم والتسيير من خلال مراجعة النظام الاقتصادي الذي كان قائما على النظام الرأسمالي قبل 1962 نتيجة الأزمات التي واجهتها البلاد على مختلف الأصعدة. أضف إلى ذلك غياب طبقة اجتماعية منظمة حول برنامج اقتصادي وسياسي قادر على دفع حركية المجتمع.[10]

لقد كان للخروج المكثف للمعمرين شلل كلي للمؤسسات، بسبب عدم وجود كفاءات جزائرية والفراغ التشريعي لسد هذه الفجوة. لذا تكفل العمال بتسيير تلك المؤسسات بإشراف لجان التسيير الذاتي للمحافظة على الاقتصاد

الوطني، وعليه ظهرت أول مرحلة من مراحل التسيير الجزائري للمؤسسات الاقتصادية والمعروف بالتسيير الذاتي.

لقد ظهرت محدودية القطاع الخاص من خلال أول قانون الاستثمار (1963) الذي ركز على الاستثمار الأجنبي، وهذا التوجه هو دعوة صريحة للمشاركة في عملية التنمية الشاملة، باعتبار أن أغلبية رؤوس الأموال كانت في أيادي الأوروبيين الجزائريين، و لم يكن الجزائريون يملكون إلا عددا قليلا الذي اقتصر على قوة عمل كبيرة ورخيصة الثمن. لهذا كانت الضمانات والامتيازات موجهة للاستثمار الأجنبي ولا تمس الرأسمال الوطني الخاص، وعلى الرغم من هذا فإنه الرأسمال الوطني، "مدعو أن يختلي عن طرقه العقيمة للاستثمار العقاري والتجاري من أجل المشاركة في النشاطات الإنتاجية "[11].

على الرغم من هذه الامتيازات والضمانات التي أقرها هذا القانون إلا أن الأوضاع آنذاك لا تسمح بتعبئة الرأسمال الأجنبي وحتى الجزائري من المساهمة في التنمية الوطنية، ويرجع ذلك أساس إلى تعارض مصالح السلطات الجزائرية مع مصالح الرأسمال الأجنبي، إذن " فإمكانية تصور مشاركة هذا الرأسمال في التنمية الوطنية تبقى مستحيلة " [12].

ثم في سنة 1966 ظهر قانون آخر للاستثمار ليعطي موقفا جديدا إزاء القطاع الوطني الخاص فيما يتعلق بمكانته ودوره وكيفية تدخله في الاقتصاد الوطني.

ونظراً لغياب النظرة الاقتصادية التي تترجم أي توجيه منسجم، ضعف الإمكانيات المادية والوضعية الاقتصادية المتدهورة جعل دور المؤسسات العامة وحتى الخاصة في التنمية الاقتصادية ثانوياً. لأن الأهداف المسطرة كانت اجتماعية أكثر منها اقتصادية، مما تسبب في مشاكل مالية والتي تعتبر أساس قيام المؤسسات الإنتاجية.

بناء على المشاكل التي واجهها هذا الإصلاح الأولي، سواد في إطار قوانين الاستثمار أو خارجها. كان لزاماً على السلطة إدخال تغييرات في مختلف المستويات وفي جميع المجالات. ويتجلى لنا ذلك في التسيير الاشتراكي للمؤسسات. حيث تتسم هذه المرحلة بإصلاحات جد هامة على مستوى التنظيم والتسيير. كان

التركيز فيها على الصناعات المصنعة التي تجسدت عن طريق المخططات التنموية واحتكار التجارة الخارجية.

إن مكانة القطاع الخاص في ظل تلك المخططات التنموية مشجعة من خلال إطارها التنظيمي والقانوني الجديد. ولتأكيد حسن نية الدولة اتجاهه وضعت عدة أجهزة وهياكل لفائدته هي:

إنشاء اللجان المرخصة والمانحة للقروض بالنسبة للمشاريع ذات الأولوية، اللجنة الوطنية للاستثمار واللجنة الوزارية.

إنشاء هياكل مختصة لأجل مساعدة وتوجيه استشارة المستثمرين، حيث تتعهد الدولة بعدم تأميم المؤسسات الخاصة إلا في بعض الحالات الضرورية.

وفي مقابل هذا ألزم القانون جملة من الشروط على الاستثمار الخاص نذكر منها:

- منع الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية والحيوية.
- إلزامه بعدم منافسة القطاعات الاقتصادية للدولة.

وقد اتسم هذا القانون بنقائص ترجع إلى الدور الفاشل للجنة الوطنية للاستثمار. حيث من أصل 5000 مؤسسة صناعية خاصة تم إحصاؤها 1978 لم تقبل منها سوى 800 في الفترة ما بين 1967-1978 [13] علاوة على هذا أن القانون هذا لم يبين الحدود القطاعية لمجال عمل الصناعيين الخواص وبالتالي أبقى الأمور غامضة.

أضف إلى ذلك أن الميثاق الوطني لـ 1976 ينص، كسابقيه، على إلغاء الملكية الفردية المستغلة. ونحن نتفق مع اليابس جيلالي، عندما يقول بأن " التمييز بين الملكية الخاصة المستغلة والملكية الخاصة الغير مستغلة بعيد عن أي فكر اقتصادي عقلاني"[14].

في ظل هذه السياسة، وانطلاقا من الوضع العام المتدهور للمؤسسات الاقتصادية اتجهت الدولة إلى إحداث تغيرات معتبرة والمتمثلة في إعادة الهيكلة.

إن إعادة الهيكلة هذه تعني، حسب السلطات الرسمية، " مجموعة من الإجراءات اتخذت من أجل رفع وتحسين الوضعية الاقتصادية للمؤسسات بالتوزيع السليم والمحكم لكل الثروات المادية والبشرية في مختلف الوحدات الإنتاجية " [15].

والإصلاح هذا يتضمن إجراءين هما : إعادة الهيكلة العضوية وتضاعف بذلك عدد المؤسسات من 100 شركة إلى 480 مؤسسة. وإعادة الهيكلة المالية معناها تقييم الوضعية المالية لكل مؤسسة قبل إعادة هيكلتها لتتمكن من الانطلاق من جديد في العملية الإنتاجية. رغم المزايا التي جاءت بها هذه العملية الإصلاحية* إلا أنها لا تخلو كذلك من بعض العيوب، التي لا يتسع المقام لذكرها هنا .

في ظل هذا الإصلاح الجديد نجد أن القطاع الخاص استفاد من قانون الاستثمار الذي صدر في 21 أوت 1982. الذي تحث فيه السلطة على إدماج هذا القطاع في التنمية الوطنية أي "... تحديد الإطار القانوني الذي يقضي بمشاركة ومساهمة أرباب العمل الخواص في مجهود التنمية الوطنية في النشاطات التي لا يمكن القطاع العام التكفل بها "[16].

إن هذا القانون جاء بعد فراغ قانوني دام قرابة عشرون سنة ليزيل الخوف واللبس الذي اكتنف مجمل القوانين السابقة ويدخل الاستثمار الخاص بصورة شرعية في الإطار الاجتماعي والاقتصادي الذي رسمته المخططات التنموية.

إن هذا القانون حدد بكل وضوح مهام هذا القطاع في التنمية. وهذا ما يجعلنا نكتشف أنه يعبر عن توجيه مهذب للاستثمار الخاص نحو قطاعات النشاطات المختلفة واشتمل على شروط ومزايا تشجيعية نذكر منها:

- منع تعدد الاستثمارات لنفسي المستخدم.
- ضرورة حصول كل مشروع على الاعتماد.
- إنشاء لجنة رسمية مهمتها دراسة المشاريع الجديدة حسب الأهداف المرسومة من قبل الدولة وأولويات مخططات التنمية، بالمقابل تحصل القطاع الخاص على مجموعة فوائد منها الإعفاء من الضرائب لمدة خمس سنوات ومنح القروض [17].

* لمزيد من التفاصيل حول المزايا والعيوب، يمكن الرجوع إلى تقرير السداسي الثاني لهذا البحث أو الرجوع إلى :

A.Benachenhou : L'Expérience Algérienne de planification et développement 62-82. Ed. O.P.U. Alger . et Dahmani A. : L'Algérie à l'épreuve, économie politique des reformes 80-97, Ed. Casbah, Alger, 1999.

بفضل هذا القانون عرفت تلك المرحلة زيادة في حجم المشاريع الاستثمارية الخاصة. حيث وافقت لجنة الاستثمار وقتئذ على "... اعتماد 5000 مشروع استثماري خاص بمبلغ 10 مليار دينار بين 83-1987 "[18] لكنها لم تكن تابعة في مجال التشغيل لأنها لم تخلق سوى 80 ألف منصب شغل في مختلف القطاعات. ونتج عن هذا إعادة الثقة بين السلطة والقطاع الخاص ويظهر ذلك في إعلان معظم الوحدات الإنتاجية نشاطاتها أمام المصالح المختصة خاصة تلك التي تعمل في الخفاء.

وعليه نلاحظ أن هذه الفترة هي بداية إعادة تنشيط وتفعيل القطاع الخاص عامة والصناعي منه خاصة. وتجذرت أكثر هذه الإصلاحات في السنوات الموالية.

إن سياسة إعادة الهيكلة هذه أثبت فشل المؤسسات العمومية للمرة الثانية. إضافة إلى المعطيات الغير مشجعة والمتمثلة في البطالة التي غزت الفئة الشبانية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، بقيت الصادرات الوطنية مرتكزة على المحروقات وانخفاض سعرها في الأسواق العالمية، وبروز ظاهرة التضخم بات واضحا عدم استمرار الدولة في تمويل المؤسسات العاجزة، لذا صدر برنامج إصلاحياً يتمثل في استقلالية المؤسسات.

قامت استقلالية المؤسسات هذه من أجل تحقيق الأهداف المتمثلة في رد شخصية وهوية المؤسسات العمومية وجعلها تتكفل بطريقة مباشرة بشؤونها دون تدخل أية وصاية، أي إعطاء نفس جديد للمؤسسات الاقتصادية لتصبح بذلك خاضعة لقوانين السوق بغية التحسين في فعاليتها، وقد نص على ذلك الميثاق الوطني 1986 وأكد على أنه يجب من تحسين في فعاليتها سواء على مستوى نموها الخاص أو على مستوى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وبهذا فسخت العلاقة بين الدولة وهذه المؤسسات، حيث أصبحت المؤسسات الجديدة مؤسسات ذوات أسهم أو ذوات مسؤولية محدودة. ويجب أن تصبح في المستقبل القريب مؤسسات التضامن بالأسهم، أين تنفصل ملكيتها عن الدولة وتتمتع بحرية كاملة في علاقاتها واختيار شركائها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي وتنعكس تلك الحرية على عملية التسيير واختيار الرجال. أي لها أن تحدد بنفسها معايير الترقية مهما كان تنوعها دون الرجوع إلى الجهة الوصية أو إلى القانون العام للعامل الذي حل بحكم المادة 90-02 في 21 أفريل 1990[19] هذه هي وضعية

القطاع العام. فما هي وضعية القطاع الخاص عامة والصناعي خاصة؟ لقد كان لظهور قانون الاستثمار الجديد في 12 جويلية 1988 أثر إيجابي على الخواص، حيث ألغى سقف الاستثمار الذي كان محددا في قانون الاستثمار لسنة 1982.

إن هذا القانون بالنسبة لكثير من المقاولين يعتبر مكتسب هام لتحرر المبادرة الفردية، لكن بالمقابل لا يساهم في الحصول على العملة الصعبة. وعلى غرار هذه القوانين التي عملت تدريجيا على فتح الباب كل مرة أكثر على القطاع الخاص وخاصة الصناعي منه (المنتج)، إلا أننا نجد أن هذا الأخير على غرار الرأسمال الأجنبي، يتردد في الاستثمار في بلد على الرغم من وجود تشريع ليبرالي إلا أنه يفضل الاستيراد لأنه يعتبر وسيلة للربح وليس فيها خسارة كبيرة.

بقي القطاعين معاً، العام والخاص، على هذه الحال في إطار هذا القانون إلى أن جاءت مرحلة أخرى مخالفة تماما عن المراحل أو الإصلاحات السابقة وهي الخوصصة. حيث تعبر عن تغيير جذري في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وللمجتمع ككل. وهذه الظاهرة ليست حكراً على الجزائر بل سبقتها في ذلك دول مختلفة سواء الصناعية منها أو النامية، لكنها تاريخيا مرتبطة بالدول الغربية بحكم أنها رأسمالية في الأصل، بينما ظهورها في الدول النامية ومن بينها الجزائر تعتبر عملية جديدة وغير طبيعية بحكم أن هذه الدول ليست لها تجربة في الاقتصاد الرأسمالي، وبحكم أنها مفروضة عليها من قبل الهيئات الدولية بسبب مشاكل المديونية.

ومنه فالأمر رقم 95-22 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1416 الموافق لـ 26 أوت 1995 وما يليه من الأوامر الأخرى المعدلة والمتممة له تحدد بوضوح القواعد العامة للخوصصة التي لا مفر منها.

لقد أصبح الاستثمار في الجزائر من خلال هذه القوانين أكثر وضوحا منذ مرسوم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات وإلغاء الفوارق بين عام / خاص، وطني/أجنبي. وتعزيز الضمانات (عدم التأميم) والحرية والسرعة في تحويل الفوائد والتحكيم الدولي، لذا عادت الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر بصفة محتشمة. لكن يبدو أن هناك جوا من الثقة قد عاد إلى أوساط رجال الأعمال، خلال وقت مضى كانت مجموعة من الشركات متعددة الجنسيات تكتفي بإغراق السوق الجزائرية

بالمنتجات المصنعة خارج الجزائر، لكنها بدأت تأخذ مواقعها للإنتاج في عين المكان، حيث سجلت الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار 6500 مشروعا بمقدار 743 مليون دينار خلال التسعة أشهر الأولى لسنة 1998 مقابل 2000 بمقدار 178 مليون دينار سنة 1996 [...] بينما مجمل الاستثمارات لا يتجاوز 20% للمنتوج الوطني الخام، فقد بلغ 26% العام الماضي.[20]

بيد أن النتائج لا تزال حساسة وضعيفة في بدايتها لأنها تحتاج لمدة طويلة لتأكيدها. إن " المشاريع الموضوعة على مستوى الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار تهدف إلى توفير أكثر من 800 ألف منصب شغل رقم مشجع، لكن يبقى ضعيفا ليقلص من نسبة البطالة التي تعرفها البلاد لأنها بلغت 29% "[21].

بناء على ما سبق، نقول بأن القطاع الوطني الخاص قد تعزز في هذه الظروف واستفاد من التشريعات الجديدة التي فتحت له مجالات واسعة كان في السابق لا يستطيع العمل فيها. وهذا كله بغية حل محل القطاع العام في جوانب عدة في المدى القريب والبعيد معا. ويتضح لنا هذا التعزيز والتحفيز من خلال عدد مشاريع الاستثمار المعتمدة سنة 1999 مقارنة مع القطاع العام. إذ نجد أن عدد المؤسسات المعتمدة بالنسبة للقطاع العام قد وصلت إلى 10 بتكلفة 4469 مليون دينار. بينما القطاع الخاص وصلت عدد المؤسسات المعتمدة في نفس التاريخ إلى 910 بتكلفة 53555 مليون دينار أي بنسبة 99% [22].

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن هذا القطاع قد تطور بشكل ملحوظ جدا، لذا عليه أن ينظم نفسه من جميع النواحي، ليس من حيث الكم فقط، بل من حيث النوع كذلك، من الناحية الإنتاجية والتسييرية والفعالية حتى يتسنى له البقاء والاستمرار ضمن اقتصاد السوق الذي لا يرحم.

أخيراً نصل إلى الفصل الذي نختم به الجانب النظري للبحث والمتمثل في:

قدرات القطاع الصناعي الخاص في مواجهة متطلبات اقتصاد السوق.

إن هذا الفصل بهذا العنوان يؤدي بنا إلى القول بأن القطاع الصناعي الخاص، مادامت أتيحت له الفرصة وأزيلت أمامه أغلب العقبات التي واجهته في السابق، ما عليه الآن إلا أن يبرهن على وجوده فعليا من خلال مواجهة التحديات الخارجية في ظل النظام العالمي الجديد هذا الذي سيكون محكا له. أي أنه لا يعمل

على إشباع الحاجات المحلية فحسب، بل عليه أن يعمل من أجل كسب أسواقا خارجية عن طريق التصدير، لأن فكرة الاستيراد الدائم تكون نتائجها سلبية على المدى البعيد وربما حتى المتوسط على الخواص والاقتصاد الوطني، لذا عليه أن يعمل جاداً للدخول في التبادل التجاري، على الرغم من أن قيمة الصادرات للقطاع الخاص تطورت، أي أنها كانت حوالي 12 مليار دينار سنة 1999 ثم ارتفعت إلى 14.2 مليار دينار سنة 2000، إلى أن هذا غير كاف.

ولكي يدعم وجوده في الأسواق المحلية والخارجية عليه أن يهتم بنوعية موارده البشرية والعمل على تحسينها وتطويرها وترقيتها، كذلك إدخال تكنولوجيا جديدة تتماش ومتطلبات العولمة. ويجب أن يكون أيضا فعالا في الأداء والتسيير والإنتاج. أي أن يعمل بحنك على إنتاج سلع بالمواصفات المطلوبة التي تنطبق عليها المقاييس المتعارف عليها عالمية، سواء من حيث النوع والكم والثمن. وبهذه الطريقة يستطيع أن يفوز بمكانة داخل الوطن وخارجه، لأن الظرف الذي نحن فيه يفرض على المنتجين الخواص التفكير بشكل بحنكة والعمل الجدي في كل هذه الأمور. لأنه أكيد عندما تعرض السلع في الأسواق الداخلية أو الخارجية فالمشتري هو سيد الموقف، بحيث يختار أجود سلعة وأرخصها. والذي يربح هذا المشتري أو الزبون هو الذي سيبقى أو يستمر في الحياة والآخر سيندثر لا محالة إن لم يغير من الحالة التي هو عليها.

يعتبر التشغيل أحد الركائز الأساسية لامتصاص البطالة والخوصصة في هذه الظروف ستساهم بقسط لا بأس به في التقليل من هذه المشكلة الاجتماعية، لأنه كما رأينا سابقا، أن القطاع الصناعي خاصة والقطاع الخاص عامة يشغل عدد معتبرا من اليد العاملة، حيث أضاف إلى رصيده حوالي 3488 منصب عمل خلال سنة 2000. وكذا من الناحية الإنتاجية، فقد أشار تقرير صادر عن وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة عام 2000 إلى التحسن الملحوظ في إنتاج القطاع الخاص مقارنة مع القطاع العام.

أما إذا انتقلنا إلى الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية منها والسلبية لعملية الخوصصة هذه فسنبرز ما يلي :*

* لمزيد من التفاصيل حول هذه الانعكاسات يمكن الرجوع إلى التقرير السداسي الثاني لفرقة البحث.

- أن الخوصصة تؤدي إلى الانتقال من الاقتصاد الموجه إداريا إلى الاقتصاد الحر الموجه بآليات السوق، لأنه يعتبر أنجع الوسائل المعاصرة في إطار إصلاح الهيكل الاقتصادي. وبالتالي تسمح للخواص أن يبرهنوا بشكل مكثف على وجودهم وفعاليتهم سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، بفضل تحسين الأداء ورفع كفاءة الموارد البشرية والطبيعية والمالية.
- التخفيف من خدمة المديونية والرفع من العملة الصعبة (النقد الأجنبي).
- التخفيف من النفقات العامة ولاسيما الموجهة لدعم أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع.
- تخفيض نفقات التسيير والتجهيز.
- تحرير أسعار معظم المنتجات المدعمة.
- الحد من التضخم.

هذا من جهة الإيجابيات أما السلبيات فنشير إليها في النقاط الموالية:

- تراجع وتيرة النمو الاقتصادي حيث بلغ – 0.2% خلال عام 94-95 ووصل التضخم إلى 29% مثلا.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية بـ 40.7% وبذلك فقدت من قيمتها الحقيقية أكثر من 60%.
- ارتفاع الأسعار ولا سيما أسعار المواد الغذائية (ذات الاستهلاك الواسع) التي كانت مخصصة للفئات الاجتماعية المحدودة الدخل مما زاد في فقرها.
- عدم العدالة في توزيع الدخل والثروة، ومن ثم اتساع هامش الفقر والبطالة في كل من المناطق الريفية والحضرية.
- ظهور تفاوت طبقي وبداية واضمحلال الطبقة الوسطى.
- تسريح العمال مما زاد في حجم البطالة وخاصة الفئة الشابة منها بمختلف مستوياتها.

وخلاصة لما سبق نؤكد أن الإصلاحات الاقتصادية كانت ضرورة لا مفر منها بما فيها من مزايا وعيوب، على الرغم من أن، ربما، عيوبها الآن أكثر من مزاياها إلا أنها في المستقبل البعيد تعود بفائدة على المجتمع ولكن شريطة أن تؤخذ زمام الأمور بجدية سواء من حيث قرارات الدولة التي يجب أن تكون حكيمة ومبنية على معطيات واقعية، أو من ناحية الخواص حيث يجب عليهم أن يكونوا في مستوى الحدث ويساهموا بكل طاقاتهم، بحنكة كذلك، حتى لا يكونوا فريسة للشركات الأجنبية، وبذلك يساهموا في ترقية مواردهم أولا ثم ترقية الاقتصاد الوطني ثانيا.

الهوامـــش:

(1) محمد عبد العزيز عجمية، وصبحي تادرس قريصة. نظريات إستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الإسكندرية الدار الجامعية، 1999. ص.103.

(2)ح،ج،ت،... الميثاق الوطني 1986، ص.146.

(3) Revue statistique : La production industrielle. Ed. L'O.N.S., N°4, Juillet/Septembre 1984. P.35.

(4) Ibid. p. 34, 35.

(5) Jean Peneff : Les industriels Algériens, C.N.R.S., Paris, 1981. P. 14 , 15.

(6) Ben Issad, M. El-Hocine, Op.cit p.

(7) الديوان الوطني للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية رقم 15، 1991 ص. 54.

(8) O.N.S. Annuaire statistique de l'Algérie, N°18. Chapitre 05, 1998. P. 40.

(9) Ibid, P.41.

(10) Dahmani Ahmed, L'Algérie à l'epreuve économie politique des reformes. 80-1997. Ed . Casabah, 1999. P.16.

(11) M. Hadj Seyd : « Quelques aspects de l''évolution du secteur privé industriel » In : Revue de CENEAP, N°02 Juin 1985. P.49.

(12) Ibid, p.51.

(13) M. Hadj Seyd, op.cit . p.54.

(14) Liabes (Dj.) : Naissance et développement d'un secteur privé industriel en Algérie, 1962-1980. Thèse Doctorat 3eme cycle, Université d'Aix, Marseille, 1982. P.338.

(15) محمد روراوة، بدر الدين الميلي. الاقتصاد في ظل الإصلاحات، دليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار الجزائر، 1989، ص.55.

(16) Brahimi A. : L' Economie Algérienne, défis et enjeux, 2eme Ed. , Ed. Dahleb, Alger, 1992. P.298.

(17) Derras Omar : «Place du secteur privé industrielle nationale dans l'économie Algérienne ». In Revue Insaniyat, Ed. Printemps, N°01, 1997. P.167.

(18) Fardeheb (A.) : « La régularisation de l'économie Algérienne des flux et aspects fondamentaux de l'évolution de l'économie Algérienne » In : Revue de SC. Juridiques économiques et politiques V : XXIX, N° 02, 1991. P.198.

(19) Tlemçani (R.) : Etat, Bazar et globalisation l'aventure de l' infitah en Algérie. Ed. El- Hikma, Alger, 1999. P.p.28, 29.

(20) Dahmani (A.), Op. Cit. P.139.

(21) Ibid, p.99.

(22) Revue conjoncture, Revue d'information et d'analyse de l'économie Algérienne (etud et conseil) Alger, Juin 1999. P.5.